

يصعب الملبس به من غير غنمه ويستمر في الطواف لغيرها وسرها  
 فيوصيه الولي ويؤيئ عنه ويحصره لئلا يكون الطواف به بعد  
 طواف الولي بها دون غنمه وبمنه عن عطلوا رب الأجرم فان فعل شيئا  
 فيها ما كان غير غير غير ما يؤتى أو غير الزميت للذرية حيث لم يتدبر  
 وان الزميت في مال الولي كسلفيها ما زادت في غنمه بسبب التسرفات  
 جازية الولي المتعاقب من قبل التسرف له ثم لم يفرغ عنه وحسن بلائها  
 وجوب الغنمة على الولي وبيع الثمن وجوبها وبينت في الأول ما يؤيد  
 عدم الوجوب وأنه من ذهب عن المشقة ويجوز تعليله **قوله** لا يميز  
 فالذرية حصول الثواب له ولو لم يفرغ عنه والتكليف على الصبي معصية **قوله**  
 وأذن الولي ويجوز لمن جرم عنه كالأول **قوله** والتكليف فيصير نذر  
 في الرقبة ويتبع مجله عن نذره **قوله** والخطبة له من كرهها الماسوم للعالم به  
 مما سبق **قوله** على كافر ولا يصحان منه بل لو ارتد في نسكته بطول الركن  
 فيه وجهه آثاره فأسبغها بالطلاء **قوله** لا تعدل في أي لكونه عبادة بغير  
 تجازي الرقبة إلا أن لا يفرغ عنه في مال **قوله** كانه فيهما حاصل ما  
 ذكره في الأول ان استطاعة العمرة وبعدها لا يكفي الحج بخلاف عكسه  
 لم تكن في الغنم **قوله** التسعة هي الجلالة التي جعلها زاد المسافر لها  
 مطلقا يتضم وتتمتع بالحج الإبراهيمية استغفرها فذلك سميت  
 تسعة **قوله** وان لم يكن له الحيا في العربية من الوصية اما من وطئ له  
 وله بالجان ما تعينه لا تعينه في حقه مؤنة لآب **قوله** اهلهم في نذره  
 مؤنتهم والعسيرة سائر الأقران **قوله** اعتيد من بابي لا سأل له  
 قتلوه به وهذا هو المعنى خلاف الحجة **قوله** ويؤتى أيضا أي المراد من  
 الرقبة في قول المصنف وجوب الرقبة **قوله** إليه كان أي له أو إلى أهل الج  
 ملكة على المعنى خلاف الحاشية للإيضاح **قوله** من سب المال لمن ماله **قوله**

فتطأ أي من غير شق حمل أو كناية أو محنة **قوله** تنشق السنين والحمل  
 بفتح الميم لما لو وكسر الشا نيز وقيل عكسه **قوله** يسبح بفتح ياء أو كسرها  
 عليه عادة وان لم يسبح التيمم **قوله** في جانب البعير أي بلا شئ ليس في الركب  
 والماء هو كناية والحفة بالكسر المختصر وان **قوله** من غير نحره رجال عليه  
 فالعضوب نادر **قوله** والمراد معطوف على من لا يدين بالإطلاق هو المعبد  
 خلافا للمختصر للإيضاح في تعنيده من لا يليق لها الركوب بدونها وليتبع  
 عليها **قوله** عدلها فاسقا ولا مشهورا حتى يحون ولا شديد العداوة له  
 ولابد كحوربص ويؤاخذ على الركوب بين المحابن أم انزل المقصاة الحاجة  
 وتعليق غنمه وفاؤه بذلك وفيه الميعاب عكس أن امرأة تليق به بما أسند  
 إذا كان الأجر كذلك انتهى ولما إذا كان الأجر كذلك في غير **قوله** لم يقدر  
 وجود التبرك أي بشرط أن يليق به ذلك وكذلك من يليق به الركوب نحو  
 هودج كعند مراح يوضع بين الجوارق **قوله** قل من جملين فان أطاف  
 المشي لزيده ولو امرأة **قوله** على المشي ولا يعتبر النصف والحبو وان قد  
 عليه **قوله** يسبح تيمم أي أوضر ولا يحتمل عادة **قوله** في الحج مرادة به هنا  
 الرحلة ونحوها ولو غيرهما كان أوضح **قوله** مطلقا فربما من كره أن يعبد منها  
**قوله** فالركوب يقفل أي حيث وجد للركوب ولا بأس المشي للعار عليه  
 بعد عركه حر وجب خلاف من أوصيه **قوله** على القتب بفتح القنة الفوق  
 أعزه موصدة هو غضب الجمل وشرا المهور أفضل من استئجار ماله لعله  
**قوله** على الترابي المجرم كذلك وان تصبو عليه **قوله** وقريده أي أصوله  
 وفروعه على التخصيص المذكور في التفات **قوله** المخلع أي كل من المخلوع  
 والرتب أي إلى الرتبة والملك من المروية وهو صحت الرخصة فلا  
 يلزم ما لها **قوله** غيرها الحق لا نكرته مؤنثة ولو كانت أن حيين  
 إذ ذلك من فروض الكفاية على كل من وجد زيادة على كفاية سنته له ولو لم

ع  
لجواز

مقطوع